

مداخلة حول محور سعر الصرف
الدكتور محمد ابوسنيته

سياسة سعر الصرف في ليبيا

وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية

أهمية سياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، وله تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي المحلي، من خلال اثره على حركة الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال، ومعدلات التضخم، وميزان المدفوعات، وعلى الاستهلاك والاستثمار، ومعدلات الاستخدام والنمو في الناتج المحلي (GDP).

من هنا يمكن القول بأنه ينبغي على السلطة النقدية إنتهاج سياسة سعر صرف رشيدة وكفوءة، تتسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية، وتحقق استقرار الاقتصاد الكلي وخاصة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا في هذه الفترة الحرجة

سياسات سعر الصرف في ليبيا (نبذة تاريخية)

شهد الإقتصاد الوطني خلال العقود الماضية العديد من المشاكل والصعوبات الإقتصادية والمالية مما استدعى إنتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات الإقتصادية التي تهدف إلى معالجة الإختلالات التي حدثت وكان من بينها سياسة سعر الصرف، وفيما يلي إستعراض موجز لتطور سياسة سعر الصرف التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي منذ نشأته وحتى الوقت الحاضر ،،

سعر الصرف (القيمة التعادلية بالدينار الليبي) ،،

تم إصدار الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة (تحت إسم الجنيه) في بداية عام 1952، وكانت قيمته مساوية للجنيه الإسترليني وكل منهما يعادل 2.8 دولاراً أمريكياً أو مايعادل 2.48828 جراماً من الذهب.

في عام 1967 تم تخفيض الجنيه الإسترليني بنحو 14.3% لتصبح القيمة التعادلية للجنيه الإسترليني 2.4 دولاراً أمريكياً، وبالرغم من أن ليبيا في ذلك الوقت ماتزال ضمن منطقة الإسترليني إلا أنها لم تقم بتخفيض قيمة الدينار الليبي.

في شهر أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة عدم إلزامها باستبدال الدولار بالذهب، وقامت في شهر نوفمبر من نفس العام بتخفيض قيمة الدولار تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو 7.9% ، لتصبح وحدة حقوق سحب خاصة = 1.0857 دولاراً، بدلاً من السعر القديم وهو 1 وحدة حقوق سحب خاصة = 1 دولار، فلقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار = 3.04 دولارات بدلاً من 1 دينار = 2.8 دولار.

استمر التعامل بالعملة الأجنبية شراءً وبيعاً سواء للأفراد أو للمؤسسات العامة والخاصة حتى عام 1982 على الأقل .

وفي 1986/03/18 ومن أجل إدخال مرونة أوسع على نظام سعر الصرف المتبع تم فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة (و.ح.س.خ) بسعر صرف يعادل 2.8 و.ح.س.خ لكل دينار ليبي.

وفي 1986/05/01 ، تم وضع هامش يمكن أن يتذبذب فيه سعر الصرف بحدود $\pm 7.5\%$ ، وقد حدد هذا الهامش عند مستواه الأدنى المُعادل لـ 2.6046 (و.ح.س.خ) للدينار الليبي الواحد، ثم جرى توسيع هذا الهامش عدة مرات.

وتأتي التغيرات المشار إليها أعلاه تنفيذاً لأحكام قانون المصارف الذي خول مصرف ليبيا المركزي تغيير القيمة التبادلية للدينار حسب التطورات الإقتصادية والنقدية بما يكفل تفادي الآثار السلبية لهذه التطورات على الإقتصاد الوطني، وتنفيذاً لذلك قام مصرف ليبيا المركزي منذ يوم 14/02/1999م وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي، وقد عرف سعر الصرف الجديد بإسم " سعر الصرف الخاص المعلن " الذي أستخدم بجانب سعر الصرف الرسمي بعد أن تم إلغاء ما يُعرف " بالسعر التجاري " الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة منذ عام 1994 حتى بداية عام 1999 ، وقد وضعت أهداف محددة لهذا البرنامج يأتي في مقدمتها مايلي :

- ترشيد إستخدام النقد الأجنبي .
- حل مشكلة المواطنين الذين يحتاجون إلى النقد الأجنبي لمختلف الأغراض الشخصية من خلال إيجاد نافذة قانونية لهذا الغرض، ووفقاً لإجراءات مشروعة وبدون قيود على الصرف.
- رفع قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية في السوق الموازية.
- دعم القوة الشرائية للدينار الليبي.
- خفض أسعار السلع التي يتم توفيرها وتمويلها بواسطة السوق الموازية والمحافظة على إستقرارها.
- القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي.

خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار

وقد استهدف البرنامج خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار وصولاً إلى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية للدينار التي تتلاءم مع معطيات الإقتصاد الليبي، وتحقيق كفاءة وترشيد استخدام الموارد المتاحة وتقضي على التشوهات في الأسعار.

وخلال الفترة 2000 – 1999، تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.54 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى 1.55 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 2001، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة.

في الأول من يناير 2002، تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولاراً.

وفي 2003/06/15 م، تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف إحتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الإعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المُنعمة وغير المُنعمة من هذه الضريبة.

وفي 2003/06/21 م، أبلغت الدولة الليبية صندوق النقد الدولي رسمياً بقرارها قبول الإلتزامات المحددة بموجب المادة الثامنة من إتفاقية الصندوق، وذلك بأن ألغى القيود التي كانت مشروطة بالموافقة بموجب المادة الثامنة، بما في ذلك ضريبة النهر الصناعي البالغة 15% على الإعتمادات والتحويلات الخارجية وعلى مشتريات الأفراد والقطاع الأهلي من النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي كانت مفروضة على عمليات الحساب الجاري.

في سبتمبر -2018 حصل اتفاق بين المصرف المركزي والمجلس الرئاسي باعتباره السلطة التنفيذية على معالجة سعر الصرف من خلال فرض ضريبة على استخدامات النقد الاجنبي بنسبة 183% على مبيعات النقد الاجنبي للاغراض التجارية والشخصية في محاولة الفجوة بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية ، والحد من تفاقم من مشكلة السيولة النقدية في الدينار الليبي ، واستقرار المستوى العام للأسعار .

في 16 ديسمبر 2020 صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا رقم (1) والقاضي بتخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% ليصبح كل دينار ليبي يساوي 0.1555 وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) وقد تم العمل به في يناير 1921 وحتى الآن .

نظام سعر الصرف في ليبيا

بالرغم من التطور الذي شهدته سياسة سعر الصرف في ليبيا خلال نصف قرن، إلا أن نظام سعر الصرف المتبع خلال تلك الفترة هو نظام سعر الصرف الثابت، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية وانعكاسها على الاقتصاد المحلي، وأن نظام سعر الصرف التابع يعطي إمكانية أفضل للتحكم في معدلات التضخم، بالإضافة إلى عدم قدرة المصرف المركزي على تطوير أدوات انتقال آثار السياسة النقدية، وقد ساهم في انتهاج نظام سعر الصرف الثابت قدرة المصرف المركزي على الدفاع عن سعر الصرف المعلن من خلال ما توفر لديه من احتياطات أجنبية كبيرة.

السؤال الذي ينبغي الإجابة عليه هو :

هل ينبغي للمصرف المركزي التمسك بنظام سعر الصرف الثابت، أو بالإمكان التحول إلى أنظمة سعر صرف أخرى؟

أثر تلك السياسات على استقرار سعر صرف الدينار الليبي

- شهدت الفترة ما قبل 1986 استقرار في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.
- شهدت الفترة من 1986-2003 عدم استقرارا في سعر صرف الديار الليبي وصاحبها ظهور واضح للسوق الموازية في الصرف الأجنبي وتقلبات كبيرة في أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الموازية من فترة الى أخرى، حيث فرضت قيود مشددة على استخدامات النقد الأجنبي وخاصة في فترة التمانينات من القرن الماضي، والتي حدث بشكل كبير من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهيمنة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية.
- شهدت الفترة من 2003-2013 (باستثناء سنة 2011) استقرار كبير في اسعار صرف الدينار الليبي واختفت تقريبا السوق الموازية للصرف الأجنبي، وقد شهدت تلك الفترة استقرار في المستوى العام للأسعار ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى استقرار سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الاخرى.
- شهدت الفترة من 2014 الى الآن، باستثناء (الفترة من الربع الثالث من 2018 الى نهاية 2019) عدم إستقرار في سعر صرف الدينار الليبي ، وصاحبها في ذلك عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أثر تلك السياسات على استقرار سعر صرف الدينار الليبي (تابع)

شهدت الفترة من الربع الرابع من سنة 2018 الى نهاية 2019 ، انفراجا ملحوظ نجم عن معالجة متواضعة لمعضلة سعر الصرف من خلال فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي وتسهيل الوصول للنقد الأجنبي عبر المنظومة المصرفية وذلك لأغراض التجارة وتحويلات الأفراد ، مع الإبقاء على نظام تعدد اسعار الصرف ، إلا إن ذلك كان له اثر ملموس على استقرار سعر الصرف في السوق الموازية واستقرار في المستوى العام للأسعار ، ومع عدم القناعة بتلك المعالجة الا انها خلق نوع من الانفراج في حل جزء من المشاكل المتعلقة بتوفير السيولة من الدينار الليبي ، وانسياب السلع والخدمات بدرجة افضل مما كانت عليه قبل الربع الرابع من سنة 2018، وساهمت تلك المعالجة في خفض معدلات التضخم بشكل كبير

أدى توقف انتاج وتصدير النفط في بداية 2020 الى العودة الى المربع الاول و فرض قيود على النقد الأجنبي من جديد ، بطرق متعددة تراوحت بين وقف منظومة الاعتمادات لما يزيد عن ثلاثة أشهر ، وقصر الاستيراد على أنواع محددة من السلع بعد فتح المنظومة ، واستثناء عدد كبير من السلع من التغطية عبر منظومة الاعتمادات ، وتوقف الحولات الشخصية لأغراض العلاج والدراسة وغيرها ، كل ذلك أدى الى ظهور السوق الموازية من جديد وارتفاع اسعار العملات الاجنبية في السوق الموازية بأكثر من 40% من اسعارها في نهاية 2019، وانعكس ذلك على الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار ، ولقد تم تبرير تلك الإجراءات بسبب توقف انتاج وتصدير النفط في اول يناير 2020 .

أثر تلك السياسات على استقرار سعر صرف الدينار الليبي (تابع)

وقد ساهمت أيضا النواحي الإجرائية المتحدة من قبل المصرف المركزي في الوصول الى النقد الأجنبي ، في اهتزاز الثقة بين المتعاملين والمصرف المركزي والمتعاملين في النشاط الاقتصادي ، حيث أن إجراءات فتح المنظومات المتعلقة بالنقد الأجنبي ، ليس لها مواعيد محددة، فقد تفتح أحيانا وتقفل أحيانا دون مواعيد محددة ودون إجراءات واضحة وشفافة ، مما قلل من أهمية تأثير إصلاحات سعر الصرف في الربع الأخير من سنة 2018 .

ساهم قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا رقم واحد لسنة 2020 في نهاية بتعديل سعر الصرف في نهاية سنة 2020 ، والذي تم العمل به في بداية سنة 2021 الى حدوث استقرار في سعر الصرف رغم وجود السوق الموازية بهامش محدود عن سعر الصرف الرسمي الى نهاية الربع الثالث من سنة 2023 ، إلا انه في الربع الاخير من هذه السنة (2023) حدث تدبب في استقرار سعر الصرف وزادت الفجوة بين سعر الصرف في السوق الموازية وسعر الصرف الرسمي ، رغم أن الظروف كانت أفضل من حيث تنامي الإيرادات من النقد الاجنبي .

تأثير سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية في ليبيا

ماهو تأثير سعر الصرف على التضخم في ظل الأوضاع الراهنة ؟

لعله من المهم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

ماهي العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي ؟

ماهي درجة حساسية التضخم للتغير في سعر الصرف في ليبيا ؟

ماهو انعكاس إستقرار سعر الصرف على إستقرار المستوى العام للأسعار ؟

تأثير سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية في ليبيا (تابع)

الـتـمـخـم

نظراً لإكتشاف الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على الخارج من خلال اعتماده بدرجة كبيرة على الصادرات من المنتجات النفطية والتي تشكل أكثر من 70% من الناتج المحلي الاجمالي، و مايزيد عن 95% من اجمالي الصادرات، و 90% من اجمالي الإيرادات العامة، واعتماده بدرجة كبيرة على السلع والخدمات المستوردة لأغراض الاستهلاك والاستثمار، حيث يشكل المكون الخارجي للسلع والخدمات المتداولة في السوق المحلي مايزيد عن 80% من تلك السلع والخدمات، وبالتالي فإن أي تقلبات في سعر صرف الدينار الليبي تنعكس على المستوى العام للأسعار، رغم أن ارتفاع قيمة الدينار الليبي لا تنعكس بشكل سريع على المستوى العام للأسعار، وتظهر بشكل واضح خلال فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، في حين أن أي انخفاض في قيمة الدينار الليبي تنعكس بشكل سريع على المستوى العام للأسعار.

تأثير سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية في ليبيا (تابع)

وتأسيسا على ماسبق فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني حساس جدا للتغير في سياسة سعر الصرف وعدم استقرار سعر صرف الدينار الليبي امام العملات الاخرى، بالتالي ينبغي بذل العناية الفائقة في انتهاج سياسة سعر صرف تؤدي الى استقرار صرف الدينار الليبي، وتنعكس إيجابيا على استقرار المستوى العام للأسعار، والمحافظة على القوى الشرائية لدخول الأفراد وعدم تاكل مدخراتهم، وعدم دفع الأفراد والمؤسسات الى تحويل مدخراتهم الى نقد اجنبي للمحافظة عليها من التآكل بسبب معدلات التضخم المرتفعة التي تصاحب التقلبات الموجبة في اسعار العملات الاجنبية مقابل الدينار الليبي، إن استقرار سعر الصرف يبعث إشارات إيجابية للمتعاملين في الاقتصاد الوطني، ويزيل درجة عدم اليقين من بين المتعاملين في سوق السلع و الخدمات، ويجنب الاقتصاد الوطني الكثير من الصدمات، ويحفز المستثمر الأجنبي والمحلي ويدفع نحو تحقيق معدلات نمو جيدة ومعدلات استخدام عالية، ويحفز مؤسسات التمويل نحو الاخراط في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، والمجمل له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الكلي.

انعكاسات استقرار سعر الصرف على ميزان المدفوعات

نحن نعلم جميعاً بأن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني يشكل اهم المعوقات امام تحقيق الاستدامة المالية، و تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، وللاسف لم تستطع معظم الدول النفطية التخلص من هذه المشكلة، ولم تستطع التخلص من المخاطر العالية الناجمة عن ذلك الخلل الهيكلي لمزيد عن نصف قرن ، وليبيا من الدول التي تواجه مخاطر عالية في استدامة المالية العامة والتوازن في ميزان مدفوعاتها، بسبب اعتمادها على قطاع النفط الذي يمول في المتوسط 95% من الميزانية العامة للدولة، ويوفر اكثر من 98% من الإيرادات من النقد الأجنبي.

إن تلك المخاطر قد انعكست بدرجة عالية على سلوك متخذي القرارات في مجال سياسة سعر الصرف، وأصبحت سياسة التحوط هي السياسة المسيطرة على استخدام النقد الأجنبي، الى درجة المبالغة في وضع القيود على استخدام الاحتياطيات من النقد الأجنبي، مما نجم عنه عدم الإستقرار في مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي، وأصبحت تكلفة الإحتفاظ بالاحتياطيات من النقد الأجنبي مكلفة جداً على الاقتصاد الوطني، وخلقت ارباكاً كبيراً في نمو وتطور الأنشطة الاقتصادية، وأصبح الإحتفاظ بالاحتياطيات من النقد الأجنبي هدف أساسي بذل هدف الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

من هنا يمكن القول بأن استخدام سياسة سعر صرف مناسبة من خلال إتباع نظام صرف مناسب يأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي قد تنجم عن التدبدب في تدفق الإيرادات من النقد الأجنبي، وفي نفس الوقت اتباع سياسة سعر صرف لا تساهم في خلق إرباك وحالة من عدم اليقين في الاقتصاد الوطني، وينبغي أن تساعد السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى (السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية، سياسة الاستخدام) في دعم سياسة استقرار سعر الصرف، وإستقرار المستوى العام للأسعار، وتحسين اوضاع ميزان المدفوعات، أي بمعنى ينبغي ان تتسجم كافة السياسات الاقتصادية مع بعضها البعض لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي .

اثر سياسة سعر الصرف على المالية العامة

مما لا شك فيه ان الإيرادات العامة التي تستخدم في تمويل الميزانية العامة، 90% منها هي إيرادات بالنقد الأجنبي يتم تحويلها الى إيرادات مقومة بالدينار الليبي، وهي تشكل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة، وبالتالي فإن الإيرادات العامة تتأثر سلباً وإيجاباً بسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي، وان الانفاق الجاري تحدده اسعار السلع والخدمات في السوق المحلي، وبالتالي فإن استقرار سعر الصرف يساعد المالية العامة في تقدير الإيرادات والمصرفات وحساب اثر الإصلاحات المتعلقة بالدعم على معدلات التضخم، وعلى مستوى الأجور.

تقييم سياسة سعر الصرف في الفترة ما بعد 2013

ان سياسة سعر الصرف التي انتهجها المصرف المركزي منذ سنة 2014 وحتى الآن تجلت في نظام تعدد أسعار الصرف، ووضع قيود صارمة على إستخدام النقد الأجنبي، واللجوء الى القيود الكمية التي انتهجتها ليبيا في فترة الثمانينات، والتي كانت نتائجها سلبية جدا على الاقتصاد الوطني، وقد كان الهدف الرئيس من تلك السياسة هو المحافظة على الاحتياطيات بأي تكلفة كانت، وقد صاحب هذه السياسة مشاكل كبيرة في القطاع المصرفي أهمها النقص الحاد في السيولة بالنقد المحلي، وارتفاع كبير في اسعار صرف العملات الاجنبية في السوق الموازية امام الدينار الليبي، وخلق أسعار جديدة لصرف الدينار الليبي، بالإضافة الى خلق مجال واسع للفساد المرتبط بأسعار صرف الدينار الليبي عبر منظومة الاعتمادات بالمصارف التجارية واستخدامات النفط الأجنبي وفقاً للقيود التي وضعت، وقد انعكست كل تلك السلبيات على المستوى العام للأسعار، وشهدت معدلات التضخم مستويات غير مسبوقة في الاقتصاد الوطني.

رغم ان اغلب المبررات التي كانت تساق لتبرير سياسة سعر الصرف في تلك الفترة تستند الى تعثر إنتاج وتصدير النفط في تلك الفترة وإنحسار الإيرادات من النقد الأجنبي، الا انه بالنظر الى الاحتياطات والاصول الاجنبية في تلك الفترة والتي كانت تغطي ما يزيد عن 45 شهراً من الواردات، الأمر الذي لا يبرر إتخاذ تلك الإجراءات المتشددة في مواجهة تلك الظروف الطارئة التي حدثت في النصف الثاني من عام 2014، وكان بالإمكان إتباع سياسة صرف مناسبة، لاينتج عنها تلك المشاكل التي صاحبت تلك الفترة، في جميع الأحوال لم يكن هناك مبرر مقنع لانتهاج سياسة سعر صرف ساهمت في خلق ذلك الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفساد والخلل الكبير في توزيع الدخل في المجتمع.

شهدت الفترة من الربع الرابع من سنة 2018 الى نهاية 2019، انفراجاً ملحوظ نجم عن معالجة متواضعة لمعضلة سعر الصرف من خلال فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي وتسهيل الوصول للنقد الأجنبي عبر المنظومة المصرفية وذلك لأغراض التجارة وتحويلات الأفراد، مع الإبقاء على نظام تعدد أسعار الصرف، إلا أن ذلك كان له اثراً ملموساً على استقرار سعر الصرف في السوق الموازية واستقرار في المستوى العام للأسعار، ومع عدم القناعة بتلك المعالجة الا انها خلق نوع من الانفراج في حل جزء من المشاكل المتعلقة بتوفير السيولة من الدينار الليبي، وانسياب السلع والخدمات بدرجة افضل مما كانت عليه قبل الربع الرابع من سنة 2018، وساهمت تلك المعالجة في خفض معدلات التضخم بشكل كبير.

أدى توقف انتاج وتصدير النفط في بداية 2020 الى العودة الى المربع الاول و فرض قيود على النقد الأجنبي من جديد، بطرق متعددة تراوحت بين وقف منظومة الاعتمادات لما يزيد عن ثلاثة أشهر، وقصر الاستيراد على أنواع محددة من السلع بعد فتح المنظومة، واستثناء عدد كبير من السلع من التغطية عبر منظومة الاعتمادات، وتوقف الحوالات الشخصية لأغراض العلاج والدراسة وغيرها، كل ذلك أدى الى ظهور السوق الموازية من جديد وارتفاع اسعار العملات الأجنبية في السوق الموازية بأكثر من 40% من اسعارها في نهاية 2019، وانعكس ذلك على الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، ولقد تم تبرير تلك الإجراءات بسبب توقف انتاج وتصدير النفط في اول يناير 2020 .

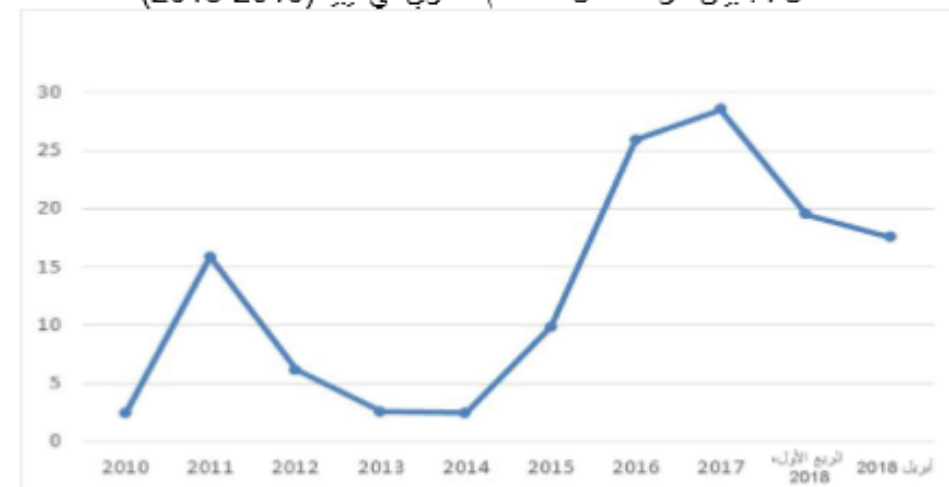
وتجدر الإشارة الى ان النواحي الإجرائية من قبل المصرف المركزي في الوصول الى النقد الأجنبي ساهمت بشكل مباشر في اهتزاز الثقة بين المتعاملين في النشاط الاقتصادي والمصرف المركزي، حيث أن إجراءات فتح المنظومات المتعلقة بالنقد الأجنبي، ليس لها مواعيد محددة، فقد تفتتحت أحياناً وتقفلت أحياناً دون مواعيد محددة ودون إجراءات واضحة مما أثر على انتظام تدفق النقد الأجنبي في السوق المحلي، وقلل من أهمية تأثير إصلاحات سعر الصرف في الربع الأخير من سنة 2018.

الشكل 3: إنتاج النفط الخام في ليبيا (2010-2019)



المصدر: صندوق النقد الدولي، منقول عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بسانت لويس.

الشكل 4: بيان حركة معدل التضخم السنوي في ليبيا (2010-2018)



المصدر: بيانات مصرف ليبيا المركزي

آفاق اصلاح نظام وسياسة سعر الصرف

رغم الظروف التي تمر بها ليبيا من حروب وتشظي المؤسسات، وخاصة السلطة النقدية، الا انه هناك مجال لإصلاح نظام سعر الصرف لينعكس إيجابياً على مجمل المتغيرات الاقتصادية، ويساعد في ذلك مايتوفر من احتياطات واصول اجنبية قادرة على امتصاص قدر مهم من الصدمات التي تواجه الاقتصاد الوطني من فترة الى اخرى، وبالتالي ينبغي على المصرف المركزي التفكير في جدوى تغير نظام وسياسة سعر الصرف، وربما الانتقال الى مرحلة نظام تعويم سعر الصرف المدار، الذي تبنته عدد كبير من الدول الناشئة، والرجوع الى الالتزام بنص المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، والتي من خلال الالتزام بها يتم تجنب تعدد اسعار الصرف، وتحرير الحساب الجاري، اي رفع كافة القيود على التحويلات الجارية.

مداخلة الأستاذ محمد الصافي عن بعد
حول سعر الصرف

مداخلة الدكتور سليمان الشحومي
حول الاستدامة المالية في ظل
الصدمات النقدية